



العدد السابع - الجزء الاول - يوليو - 2021 - السنة الثانية مجلة علمية فصلية محكمة

المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSN - 2710 - 4834 / رقم الايداع في دار الكتب والوثائق العراقي : 2460

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية
للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY
OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING







رئيس التحرير- أ.د. حاتم جاسم الحسون، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
 مدير التحرير- أ.د. حسام الدين جاد الرب، أستاذ ورئيس قسم الجغرافيا. كلية الآداب. جامعة أسيوط،
 جمهورية مصر العربية.
 نائب مدير التحرير. أ.د. هند عباس على الحمادي-أستاذ بقسم اللغة العربية وعلومها-كلية التربية
 للبنات-جامعة بغداد، جمهورية العراق (مدقق اللغة العربية).

سكرتارية التحرير

1. أ.م.د. محمد حسن أبو رحمة. وزارة التربية – فلسطين .
2. أسكينة إبراهيم الصبري . الشؤون الإدارية . الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

أعضاء هيئة التحرير

1. أ.م.د.حقي إسماعيل إبراهيم ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، جمهورية العراق . المدقق العام.
2. أ.م.د. خالد ستار القيسي ، عميد كلية الإعلام ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
3. أ. مجدي عبد الله الجايح، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب. (مدقق اللغة الإنكليزية)
4. أ. خالد الأنصاري، كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس ، الرباط، المملكة المغربية. (التنضيد)
5. أ.محمد تايه محمد. بك إدارة أعمال. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة الكوفة. (تصميم).

أعضاء الهيئة العلمية

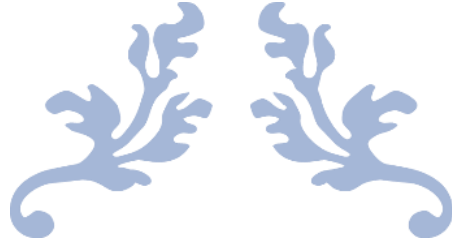
1. أ.د. أبكر عبد البنات آدم. مدير جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم. جمهورية السودان.
2. أ.د. إلهام شهرزاد رواج. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة البليدة 2. الجمهورية الجزائرية.
3. أ.د. آمال العرباوي مهدي - رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية - جامعة بورسعيد، جمهورية مصر العربية.
4. أ.د. أمل مهدي جبر - رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية. كلية التربية للبنات. جامعة البصرة، جمهورية العراق.
5. أ.م.د. آوان عبد الله محمود الفيضي. دكتوراه قانون خاص. كلية الحقوق. جامعة الموصل. جمهورية العراق.
6. أ.د. إيمان عباس على حسن الخفاف - عميد كلية التربية الأساسية. الجامعة المستنصرية، جمهورية العراق.
7. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد. كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة الموصل. جمهورية العراق
8. أ.م.د. تارا عمر أحمد - كلية العلوم السياسية. جامعة السليمانية. جمهورية العراق.
9. أ.م.د. تحرير علي حسين علوان - كلية الفنون الجميلة - جامعة البصرة - جمهورية العراق.
10. أ.د. حسين عبد الكريم أبو ليله. وزارة التربية والتعليم. فلسطين.
11. أ.د. خليفة صحراوي. رئيس قسم اللغة العربية وآدابها. كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة باجي مختار عنابة. الجمهورية الجزائرية.
12. أ.د. داود مراد حسين الداودي. دكتوراه العلوم السياسية. مدير وحدة البحوث والدراسات. جامعة القادسية. كلية القانون. جمهورية العراق.
13. أ.د. راشد صبري محمود القصيبي - أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم بكلية التربية. جامعة بورسعيد. جمهورية مصر العربية.
14. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس - خبير تربوي - عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الأكاديمية الأمريكية. جمهورية العراق.
15. أ.د. عدنان فرحان الجوراني. أستاذ الاقتصاد. جامعة البصرة. جمهورية العراق.
16. أ.د. غادة غازي عبد المجيد - أستاذ في كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ديالى. جمهورية العراق.

17. أ.د. ماجدولين محمد النهيي- كلية علوم التربية. جامعة محمد الخامس. الرباط، المملكة المغربية.
18. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي. نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ديالى. جمهورية العراق.
19. أ.م.د. محمد ماهر محمود الحنفي. رئيس قسم أصول التربية. كلية التربية. جامعة بور سعيد. جمهورية مصر العربية.
20. أ.م.د. عبد الباقي سالم – تدريسي في كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة – جامعة بابل- جمهورية العراق
21. أ.د. ناهض فالح سليمان- كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم اللغة الإنجليزية. جامعة ديالى. جمهورية العراق.
22. أ.د. نبيل محمد صالح العبيدي. عميد كلية الدراسات العليا. الجامعة اليمنية. الجمهورية اليمنية.
23. أ.د. نزهة إبراهيم الصبري نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- المملكة المغربية.
24. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي. كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم الجغرافية. جامعة تكريت. جمهورية العراق.
25. أ.د. نورة محمد مستغفر. أستاذ التعليم العالي مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، المملكة المغربية.
26. أ.د. هاله خالد نجم- رئيس قسم الترجمة. كلية الآداب- جامعة الموصل – جمهورية العراق.
27. أ.د. وسن عبد المنعم ياسين- أستاذ الأدب العربي – كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ديالى. جمهورية العراق

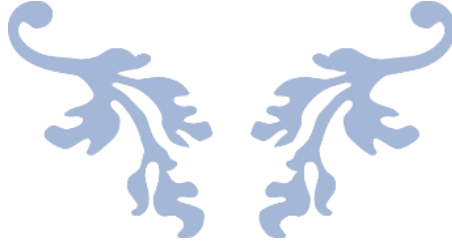
أعضاء الهيئة الاستشارية

- 1- أ.م.د. آرام نامق توفيق. كلية العلوم. جامعة السليمانية. جمهورية العراق.
- 2- أ.د. خالد عبد القادر التومي- باحث في المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية. ليبيا.
- 3- أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال. قسم نظم المعلومات. الجامعة الأردنية- فرع العقبة. المملكة الأردنية الهاشمية.

- 4- أ.د. جميلة غريب. قسم اللغة العربية و آدابها. جامعة باجي مختار. عنابة. الجمهورية الجزائرية .
- 5- أ.م.د. رشيدة علي الزاوي- أستاذ التعليم العالي. المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين. الرباط. المملكة المغربية.
- 6- أ.م.د. رضا قجة. علم الاجتماع – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجمهورية الجزائرية.
- 7- أ.د. كامل علي الويبة- رئيس جامعة بنغازي الحديثة – ليبيا.
- 8- أ.د. علي سموم الفرطوسي. كلية التربية الأساسية. الجامعة المستنصرية. جمهورية العراق.
- 9- أ.د. حدة قرقور. كلية الحقوق. جامعة محمد بوضياف. المسيلة. الجمهورية الجزائرية.
- 10- أ.د. مازن خلف ناصر. كلية القانون. الجامعة المستنصرية. جمهورية العراق.
- 11- أ.م.د. محمد عبدالفتاح زهرى- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق – جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية.
- 12- أ.م.د. مروة إبراهيم زيد التميمي. كلية الكنوز. الجامعة الأهلية. جمهورية العراق.
- 13- أ.م.د. هلال قاسم أحمد المريسي. عميد الشؤون الأكاديمية. جامعة العلوم الحديثة. الجمهورية اليمنية.



مقال العدد



بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله على فضله ونعمته ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وآله ، أما بعد ..
يضم العدد السابع من المجلة بين دفتيه بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث للأكاديمية الأمريكية للتعليم العالي والتدريب الذي تجلى بشعار " التنمية المستدامة بين القطاعين ؛ الحكومي ، والخاص ، في تحقيق أهدافها " ، وانعقد للمدة من الثاني حتى التاسع من كانون الثاني / يناير لعام ألفين وواحد وعشرين ، في المنصة الافتراضية للأكاديمية عبر فضاءها الإلكتروني.

ضم العدد جمهرة كبيرة من البحوث لعلماء ولباحثين من جامعات عربية ، ولؤسسات علمية ، ولمراكز بحثية متباينة في تخصصاتها المتنوعة على مدار الوطن العربي الواسع بجناحيه الآسيوي والأفريقي ، لذا جاء العدد على ثلاثة أجزاء ، يحتوي كل جزء منه على عدد من البحوث المتنوعة التي تشترك ضمن المحور الرئيس التنمية المستدامة.

إن الثقافة المستدامة يجب تبيانها عند جميع العاملين في منظمات القطاع الخاص ، عن طريق التعريف بها ، وتشجيع مبادئها ؛ لتحقيق أهدافها . وتفعيل ما يُعرف بالقطاع الثالث ، وهو القطاع الناتج عن الشراكة بين القطاعين ؛ العام ، والخاص ، للنهوض بعجلة التنمية وتحقيق أهدافها . وضرورة توفير رعاية علمية للباحثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية ، وتحقيق نُظم المتابعة المثلى بما يكفل تحقيق الإبداع العلمي الخلاق . وتبني استراتيجية وطنية ، يشارك بها الخبراء من مختلف التخصصات التربوية ، والإعلامية ، والطبية ، لحماية الصحة العقلية للشباب عن طريق رفع مستوى الوعي لديهم ، وتوجيههم للاستعمال الرشيد لوسائل التواصل الاجتماعي المختلفة . وأهمية الاستفادة من المناخ المحلي ، وتوظيفه في تخطيط المدن ، وتصميم المباني ، وهو الجانب الفعال في تقليل استهلاك الطاقة ، والتفاعل الإيجابي مع مصادر الطاقة النظيفة ، التي وفرتها البيئة المحلية . وتطوير نُظم إدارة المعرفة الرشيقة ، على أساس التكنولوجيا المتوافرة وتصميمها ؛ لتلبية احتياجات المنظمات الخدمية صغيرة الحجم ومتوسطها . والعمل على توفير بيئة سياسية وأمنية مستقرة ، تحفظ حقوق الإنسان الأساس ، وتلتزم بقيم العدل والمساواة .

وبعد هذا كله .. ومموجز لما قاله المؤتمرون عبر بحوثهم .. يُعدّ المؤتمر العلمي الدولي الثالث للأكاديمية الافتراضي هو الأوسع نطاقاً ليس في عدد المشاركات فحسب بل فيما تركه من استدامة علمية ومعرفية ، وقدرات أسفر بها الباحثون عن فكر مستدام حر ، وديمومة علمية إبداعية خلاقة . ونتمن بدورنا ذلك الجهد المضي والفعال من لدن كل مَنْ شارك ، وعمل ، وقدم لنجاح ذلك الصرح العلمي بامتداده الطويل . وستكون الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب المنبر الواسع لكل الأفكار التي تسهم في بناء حياة مستدامة خدمة حياة الإنسان في ربوع أرضه العريقة .

هيئة تحرير المجلة

2021 / 7 / 4 ولاية ديلاوير

الملاحظة القانونية

البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر عن وجهة نظر المجلة ، بل عن رأي كاتبها .

فهرس الموضوعات

- قراءة الحماية الجزائية للمرأة والتنمية المستدامة (دراسة في قانون العقوبات العراقي لعام 1969)
- 10 أ.د. حسين عبدعلي عيسى
- أثر الحصار المفروض على قطاع غزة في انتشار مشاريع الطاقة البديلة - الطاقة الشمسية نموذجاً -
- 32 د. كامل أحمد أبو ماضي
- تنمية المنحدرات الارضية واستثمارها في الأنشطة البشرية في ناحية سورداش في محافظة السليمانية
- 53 م.د. يوسف سامي حاج بازل
- دور القيادة التحويلية في تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الحكومي بسلطنة عمان
- 72 د. أحمد بن سعيد بن ناصر الحضرمي / د. عبدالله بن سيف التوي
- حالات الأنا لدى بيرن وعلاقتها بالانغلاق المعرفي - دراسة ميدانية لدى عينة من المعلمين والمعلمات في مدينة دمشق
- 95 د. فاديا فيصل بله / د. أماني أحمد اسكندراني
- التنمية المستدامة للموارد المائية والنشاط الزراعي في حوض وادي كلاي في السليمانية (دراسة جغرافية)
- 131 م.د. احمد كاظم عباس
- تقييم بيئي لمواقع طمر النفايات الصلبة التابعة لمدينة الحلة
- 147 م.م حسين علي فهد الوائلي / م.م رسل محمد كاظم الجبوري
- التخطيط لتنمية مراكز الشباب والأندية الرياضية في محافظة بابل
- 165 م.م حسين علي فهد الوائلي / الباحثة حوراء عبدالكاظم عبدالله عباس
- الأمن المعلوماتي: الجانب الدفاعي للذكاء الاقتصادي
- 185 د. فيلاي أسماء
- أثر التحول الهيكلي بالقطاعات الاقتصادية على التنمية المستدامة في فلسطين للفترة ما بين 1995 - 2018 .
- 205 الباحث / منار موسى يحيى اللحام
- دور العدالة التعاملية السائدة في الجامعات اليمنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- 215 الباحثة / نبيلة محمد عبد الدايم أحمد الحداد
- الحكومة العامة والتنمية المستدامة- دراسة وصفية لواقع المؤسسات العامة في العراق
- 232 أ.م. د. منى حيدر عبد الجبار الطائي
- الدولة الاتحادية العراقية ودواعي واشكاليات الفيدرالية (بين النص والواقع)

- 295..... د. انعام مهدي جابر خفاجة.....
عدم المسؤولية التشريعية لعضو مجلس النواب في دستور جمهورية العراق
- 273..... الباحث: فراس مكي عبد جناي.....
الذات الأخلاقية وعلاقتها بنمو الانا
- 292..... أ.د. سناء مجول فيصل / م.م أسامة جابر عبد السادة الشيباني.....
القطاع العام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن
- 310..... الباحثة / روان علي أحمد القضاة.....
دور المرأة في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي
- 326..... الباحثة / هيام سامي الزعبي.....
المنهج الاسلامي وأثره في معالجة الفساد الاداري والاقتصادي في المجتمع
- 341 أ.د. برزان ميسر حامد الحميد / أ.د. عبد الرحمن ابراهيم حمد الغنطوسي.....
دور الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب (دراسة ميدانية)
- 368..... أ. طارق أبو شعفة معتوق / أ. سمية معمر امسلم
اليقظة الاستراتيجية كمدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة
- 399..... الباحثة حميدي مروة / د. بلعيد محمد مولود
الوصمة و علاقتها بالمشكلات النفسية و الاجتماعية لأمهات أطفال التوحد في محافظة ديالى
- 410..... م.م محمد طارق حسن
حماية البيئة في ضوء معايير التنمية المستدامة وفقاً لأحكام القانون الليبي
- 428..... د. نعيمة عمر الغزير
الانبؤ بالإشعاع الشمسي كل ساعة بناءً على بيانات الأرصاد الجوية باستخدام تقنيات التعلم العميق
- 451 علي محمد رجه / أنعام محمد عايد.....

دور الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب
(دراسة ميدانية)

أ. سمية معمر امسلم

أ. طارق أبوشعفة معتوق

Tariq Abu shafa Matog

Somaya Mueamar Amsialam

قسم إدارة الأعمال / جامعة مصراته

قسم إدارة الأعمال / جامعة المرقب

tariqmatog05@gmail.com

somia2000@yahoo.com

00218945161042

00218925701858

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الشراكة الإستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال تدريب الموارد البشرية، وكذلك التعرف على أهم المعوقات التي تحد من دور الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال الشراكة التدريبية، وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على تساؤل رئيسي وهو : ما دور الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بمجمعتي المرقب و مصراته- ليبيا ؟
واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ باعتبار أن هذا المنهج ملائم لأغراضها، حيث بلغ عدد مجتمع الدراسة (217)، من أعضاء هيئة التدريس ممن يحملون الدرجات العلمية، أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد، و تم تصميم استمارة استبانة وتوزيعها، وتم الحصول على (198) مفردة مطابقة لإجابات الدراسة وتساؤلاتها، واستخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية التي تناسب الدراسة، وتخدم أغراضها والمتمثلة، في بعض مقاييس النزعة المركزية كالتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، و التوزيعات التكرارية، وكذلك اختبار معنوية العلاقة باستخدام اختبار التباين الأحادي (One Sample T- test) ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها : أن مستوى الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص كانت بدرجة متوسطة حيث بلغ قيمة متوسط الاستجابة (2.90)، وكذلك بينت الدراسة أن مستوى آلية الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب كان بدرجة متوسطة حيث بلغ قيمة متوسط الاستجابة (2.89)، وأيضاً أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى المعوقات التي تحد من دور الشراكة الاستراتيجية بين القطاع المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب كانت بدرجة متوسطة حيث بلغ قيمة متوسط الاستجابة (3.38).

The role of the strategic partnership between university institutions and the private sector in the field of training

(Empirical Study)

Tariq Abu shafa Matog

Al-Marqab University / Faculty of Economics and Commerce

Somaya Mueamar Amsialam

Misurata University / Faculty of Economics

Abstract

The study aimed to identify the level of strategic partnership between university institutions and the private sector in the field of human resources training, as well as to identify the most important obstacles that limit the role of partnership between university institutions and the private sector in the field of training partnership, and the problem of the study lies in answering a major question: What The role of the strategic partnership between university institutions and the private sector in the field of training from the point of view of faculty members at Al-Marqab University and Misurata University - Libya?

The study used the descriptive and analytical method. Considering that this approach is appropriate for its purposes, as the number of the study population reached (217), of the teaching staff who hold academic degrees, a professor, an associate professor and an assistant professor, and a questionnaire form was designed and distributed, and (198) items matching the study answers and questions were obtained, The study used statistical methods that fit the study and serve its purposes represented in some measures of central tendency, such as the mean, standard deviation, and frequency distributions, as well as testing the significance of the relationship using the (One SampleT- test), and the study

reached a set of results, The most important of them are: that the level of strategic partnership between university institutions and the private sector was of a medium degree, where the average value of the response was (2.90), and the study also showed that the level of the partnership mechanism between university institutions and the private sector in the field of training was of a medium degree, where the average value of the response was (2.89) The results of the study also showed that the level of obstacles that limit the role of the strategic partnership between the university sector and the private sector in the field of training was of a medium degree, with an average value of Response (3.38).

مقدمة

لقد اتجه العالم إلى الشراكات من أجل إنجاز القضايا الكبرى، وأصبحت فكرة الشراكة فكرة ملهمة للكثير من المؤسسات بمختلف أنشطتها ومجالاتها، وأصبحت الحكومات والمجتمعات المعاصرة تولي أهمية كبرى للشراكة كعامل هام في عملية النمو والتطور في مختلف مجالات التنمية والتي من بينها التنمية البشرية كجزء أساسي في مجال التنمية المستدامة. ومع استمرار التحديات التي فرضتها بعض التغييرات العالمية الحالية تطلبت الحاجة إلى ضرورة تبني رؤية واضحة وإتباع خطوات جادة لتطوير برامج التدريب في ليبيا، وذلك من خلال الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص، بهدف النهوض والمساهمة في التنمية وحل المشكلات التي تواجه مختلف مؤسسات الدولة. حظي موضوع الشراكة بين القطاع العام والخاص باهتمام كبير من قبل الحكومات والمجتمعات والمراكز البحثية بالجامعات في مختلف أنحاء العالم بعد أن اتضح أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على حشد وجمع كافة إمكانيات المجتمع بما فيها من طاقات وموارد وخبرات سواء في القطاع العام أو الخاص لتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها، وتعد الشراكة بين القطاع العام والخاص آلية عمل تهدف لحل المشكلات المعقدة أو تنفيذ مشاريع التنمية الضخمة بكفاءة وفاعلية والتي لا يمكن تنفيذها من قبل طرف واحد وإنما الاستفادة القصوى من ميزات كل قطاع للعمل معاً، بالإضافة إلى أن الشراكة يجب أن تنطلق من قناعة الشركاء للعمل معاً برؤية مشتركة من خلال علاقة قانونية منظمة وواضحة أساسها المصادقية والثقة بين الشركاء والتفاوض المستمر في عملية اتخاذ القرار وما يترتب على ذلك من اتفاقيات متكامل بموجبها الأدوار وتتضح من خلالها المسؤوليات ويلتزم كل شريك تجاه الآخر نحو تحقيق هدف عام ومنفعة متبادلة. وبالتالي فإن موضوع الشراكة مع القطاع الخاص مازال في المراحل الأولى لوضع مبادئ وقواعد ونظم تحكم وتنظم أشكال الشراكات المتنوعة بين القطاع العام والخاص بحيث تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فلا بد هنا من ضبط المفاهيم

والمبادئ والمعايير وتصنيفها وبلورتها لوضعها في قواعد وأطر محددة ، كما أن مسألة الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص برزت بشكل تدريجي في إطار توجهات الدول والحكومات نحو إصلاح نظم التعليم العالي كإستراتيجية لتحسين عملية التدريس والأنشطة البحثية وربط الجامعات بعمليات التنمية والتطوير في المجتمع، ومع استمرار التحديات التي فرضتها بعض التغييرات العالمية الحالية تطلبت الحاجة إلى ضرورة تبني رؤية واضحة وإتباع خطوات جادة لتطوير برامج تدريبية تستهدف القطاع الخاص وذلك من خلال الشراكة مع المؤسسات الجامعية، بهدف النهوض والمساهمة في التنمية وحل المشكلات التي تواجه مختلف مؤسسات القطاع الخاص.

أولاً- مشكلة البحث

من أبرز البدائل المتاحة أمام كثير مؤسسات التعليم العالي ما يطلق عليه الجامعة المنتجة أو الجامعة الاستثمارية وهو الأسلوب المتبع في عدد من جامعات الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا وأستراليا بشكل أكبر، وهذا المفهوم يعني باختصار أن تعمل الجامعة على زيادة مواردها من الخدمات التي تقدمها للآخرين، مع المحافظة على التزاماتها العلمية والثقافية تجاه المجتمع في الوقت نفسه، وهو لا يعني أن تعامل الجامعة كشركة تجارية، حيث أن للجامعات أهداف تختلف عن تلك التي تحققها الشركات التجارية، فالمهمة الأساسية للجامعة هي التعليم والبحث وخدمة المجتمع، وتوجيه اهتماماتها بصورة أكبر نحو تعليم وتدريب شرائح وقطاعات كبيرة من المجتمع .

وباستقراء الوضع الراهن بالجامعات الليبية نجد هناك فجوة بين المؤسسات الجامعية و القطاع الخاص متمثلة في ضعف برامج التعاون و الشراكة في مجال تدريب وتنمية الموارد البشرية، وكذلك قصور في معرفة دور الشراكة في العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص كمدخل مهم للرفع من التنمية المستدامة وعليه يمكن إبراز مشكلة الدراسة في شكل التساؤل الرئيس التالي :

- ما دور الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعتي المرقب و مصراته- ليبيا ؟

- ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة التالية :

1- ما مستوى الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات قيد الدراسة ؟

2- هل توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة تعزي للعوامل الديموغرافية المتمثلة (، التخصص، الدرجة العلمية) ؟

3- ما المعوقات التي تحد من تطبيق الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات قيد الدراسة ؟

ثانياً- أهمية البحث - تكمن أهمية البحث الآتي :

1- تأتي أهمية هذه الدراسة من الدور التي تقوم به المؤسسات الجامعية لمساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع بشكل عام من خلال طرح الأفكار الجديدة في مجالات التعاون والشراكة في مجال تدريب وتنمية الموارد البشرية .

2- أن موضوع الشراكة بين المؤسسات الجامعية و القطاع الخاص لم ينل حقه من البحث والدراسة حيث لا تزال مكتباتنا العربية والمحلية بشكل خاص تفتقر إلى التنوع في دراسة هذا الموضوع لذلك تأتي هذه الدراسة لتساهم في إثراء هذا المجال من البحوث والدراسات المتعلقة بمجالات الشراكة والاستثمار مع مختلف مؤسسات القطاع الخاص.

- 3- حاجة الجامعات الليبية بالأخذ بالأساليب الحديثة في التطوير والإدارة وذلك حتى تتمكن هذه الجامعات من تحقيق مستوى متميز من الأداء وإنجاز أهدافها بمستوى عال من الكفاءة والفعالية.
- 4- أنها تركز على ضرورة تحويل الجامعات من مؤسسات تعتمد على التمويل الحكومي إلى مؤسسات قادرة على تمويل نفسها ذاتياً.

ثالثاً- أهداف البحث- يهدف البحث إلى ما يأتي:

- 1- التعرف على دور الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية ولقطاع الخاص في مجال تدريب الموارد البشرية.
- 2- التعرف على مستوى الشراكة الإستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال تدريب الموارد البشرية.
- 3- محاولة التعرف على الفروقات حول محاور موضوع الدراسة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وذلك تبعاً لمتغيراتهم الديموغرافية.
- 4- التعرف على أهم المعوقات التي تحد من دور الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال الشراكة التدريبية.

رابعاً- حدود البحث - اقتصرت حدود الدراسة على النحو الآتي :

- 1- الحدود الموضوعية (دور الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب).
- 2- الحدود المكانية (جامعتي المرقب ومصراته - ليبيا).
- 3- الحدود الزمنية (أجريت الدراسة خلال الفترة (ديسمبر 2109 - يناير - فبراير 2020 م).
- 4- الحدود البشرية : متمثلة في أعضاء هيئة التدريس بالجامعات قيد الدراسة.

خامساً- مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة المرقب و مصراته والبالغ عددهم (495)، ممن يحملون الدرجات العلمية، أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد، وذلك حسب إحصاءات مكاتب شؤون أعضاء هيئة التدريس بالجامعات قيد الدراسة، أما عينة الدراسة فهي عينة عشوائية بسيطة قواها (217) مفردة من حجم المجتمع الأصلي.

سادساً- منهجية البحث

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد مناسباً لأغراض هذه الدراسة باعتبار أن هذا المنهج يفرضه طبيعة موضوع الدراسة وذلك لوصف مجتمع الدراسة (فهو دراسة واقع الأحداث والظواهر والمواقف والآراء وتحليلها وتفسيرها بهدف الوصول إلى استنتاجات مفيدة لتصحيح هذا الواقع أو استكمالها أو تطويره) من حيث دراسة دور الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب وذلك من خلال :

أ-الدراسة النظرية : من خلال تتبع أدبيات الموضوع في الكتب والمراجع والوثائق المتوفرة والدراسات السابقة في نفس الموضوع لتغطية الجانب النظري من الدراسة .

ب-الدراسة التحليلية : من خلال استخدام صحيفة الاستبيان كأداة لغرض إجراء البحث والتحليل والمعالجة وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماع (SPSS) لتحليل البيانات بأسرع وقت وأكثر دقة.

سابعاً- الدراسات السابقة

- 1- دراسة (خليل 2017)، (الشراكة بين القطاع العام والخاص في مصر)، "تقييم للتجربة ورؤية مستقبلية"

هدفت الدراسة إلى تقييم تجربة الشراكة المصرية بين القطاع والخاص، والوقوف على أهمها الإيجابيات والسلبيات في مشروعات وبرامج الشراكة التي تم وجاري تنفيذها، والمعوقات والمشاكل التي وقفت أمام تحقيق أهداف تلك البرامج والمشروعات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : قصور في برنامج الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر عن تحقيق الأهداف التنموية المأمولة والمرجوة منها وذلك توصلت الدراسة إلى برنامج الشراكة مع القطاع العام في مصر لا يلبى احتياجات المواطنين المتزايدة باستمرار في مجال الخدمات العامة، كما أنه لا يحفز النمو الاقتصادي، أو يعمل على تخفيض معدلات البطالة.

2- دراسة مراد(2016)، بعنوان (سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية).

هدفت الدراسة إلى البحث عن السبل والوسائل المناسبة لإقامة وتأسيس علاقة شركة حقيقة مع القطاع الخاص مع التطبيق على قطاع التعليم العالي بالسعودية، مع تحديد الدور الذي يمكن أن تسهم به هذه الشراكة في دعم وتوفير متطلبات النهوض بقطاع التعليم العالي في الجامعات السعودية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : هناك عدة فوائد تتمثل في سعي الجامعات إلى إزالة العوائق البيروقراطية والإدارية أمام تفعيل الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص، وكذلك هناك العديد من الفوائد تعود على الجامعات من جراء الشراكة مع القطاع الخاص أبرزها تنمية مصادر تمويل جديدة للجامعات تمكنها من تفعيل أدائها الأكاديمي عن طريق مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي والتجهيزات والإنشاءات بالجامعات.

3- دراسة (مريم 2015)، بعنوان (أثر الشراكة الاستراتيجية على الأداء الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية)

هدفت الدراسة إلى التعرف على سمات الشراكة الاستراتيجية للمؤسسة المبحوثة من خلال استخدام أهم العناصر النظرية للشراكة الاستراتيجية كمفهومها، ودورها بالنسبة للمؤسسة المبحوثة ودافع الشراكة إليها، وكذلك التعرف على مستوى الأداء الاستراتيجي للمؤسسة المبحوثة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : أن الدور الذي تمثله الشراكة الاستراتيجية للمؤسسة المدروسة فإنها تعتبر الشراكة تفتح آفاق النمو والتوسع في مستقبل المؤسسة وقدرت بـ 20%، ثم تأتي بعدها أن الشراكة تعتبر مصدراً للحصول على موارد ضرورية للحفاظ على تفوقها التنافسي وهو ما أكدته نسبة 19.33%، أو كون الشراكة ضرورية لدعم قدرة المؤسسة على المنافسة بنسبة 18.69%، في حين 17.33% يعتبرون أن الشراكة ضرورية لتحقيق الرؤيا المستقبلية للمؤسسة، ثم تأتي 14.66% يعتبرون أن الشراكة ضرورية لتخفيض المخاطر التي تواجه المؤسسة.

4- دراسة درادكة ومعايعة (2014)، بعنوان (الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك).

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها في جامعة اليرموك، ومدى اختلاف تقدير المستوى (الجنس - التخصص - المسمى الوظيفي - الرتبة الأكاديمية - الخبرة)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن مستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص جاءت بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.35)، وأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05%)، بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة بجميع مجالات الدراسة تعزى لمتغيرات الجنس لصالح الذكور، والكلية لصالح الكليات العلمية، بينما لم تكن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي أو الرتبة الأكاديمية أو الخبرة، وبالنسبة لمعوقات تطبيق الشراكة جاءت (قصور التنظيم التشريعي) في المرتبة الأولى، واحتل (اكتفاء مؤسسات القطاع الخاص بما لديها من خبراء بجل مشكلات العمل بها) في المرتبة الأخيرة.

5- دراسة (Othman & omar, 2011)، بعنوان (التعاون بين الجامعات والصناعة)، "نحو شراكة ناجحة ومستدامة".

هدفت الدراسة إلى صياغة رؤية مقترحة لضمان الشراكة بين الجامعات والصناعة، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة هامة مفادها : أنه لا تتم الشراكة إلا في ضوء المنفعة المتبادلة، وأن أكثر أوجه الشراكة كانت في مجال (التدريب ، والاستشارات)، وقد تم تحديد أوجه التعاون الناجحة واكتشاف مختلف الجوانب التي أثرت بشكل كبير على إنجاح المبادرات، بالإضافة إلى مقترحات يمكنها أن تضمن تعزيز التعاون المستدام بين الطرفين.

الجانب النظري للبحث

تمهيد

في ظل محددات العالم المتشابك والمتغير بشكل متسارع والذي يدعو إلى القلق في مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي وانعكاسات ذلك على المستويات الاقتصادية والمعرفية، أنه قد أصبح من الصعب أن تقوم الجامعات بدورها دون شراكات استراتيجية ذات أبعاد تنموية؛ لأن طموحات الجامعات أصبحت لا حدود لها، وعليه كان لا بد من إيجاد مصادر إضافية يمكن أن تضاف إلى الدعم الحكومي لمساعدة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى لبلوغ أهدافها وتنفيذ مشاريعها وأداء وظائفها بشكل عام.

وبذلك يمكن القول أن قيام شراكة فعالة بين قطاعي الجامعات والأعمال الخاص يولد منافع مشتركة، فالجامعات تؤدي أدوارها في مجال خدمة المجتمع وحل مشكلاته عن طريق تحويل البحوث الجامعية إلى بحوث تطبيقية وربط الجانب النظري والأكاديمي بالواقع الاجتماعي، كما أن هذه العلاقة توفر الحصول على موارد إضافية لتمويل المشاريع البحثية، وتدريب الطلبة داخل مؤسسات القطاع الخاص، أما القطاع الخاص فتتمثل منافعه في الاستفادة من نتائج البحث العلمي، والتأثير على اتجاهاته وتقليل كلفة التدريب ومشاريع التطوير.

أولاً- مفهوم الشراكة الاستراتيجية

يُعد الحكم عن الشيء فرع عن تصوره، فحتى تصدر الأحكام والنتائج، لا بد أن يكون لدينا تصور واضح للشراكة الاستراتيجية، وهذا سنعمل على تحقيقه في هذا البحث حيث سنوضح مفهوم المركبين الإضافيين لمصطلح الشراكة الاستراتيجية، فنبندئ (بالشراكة) لنستنتج مفهوماً من خلال المجموعة من التعاريف المنتقاة، ثم (الاستراتيجية) وبعدها نفرق بين مفهوم الشراكة الاستراتيجية وبعض المفاهيم المشابهة لها، وقبل التطرق إلى مفهوم الشراكة الاستراتيجية ينبغي توضيح المفهوم العام للشراكة :

يمكن تعريف الشراكة بأنها " تلك العلاقات المحددة الزمن والقائمة على أساس التعاون المشترك من أجل تحقيق المصالح والأهداف المشتركة للأطراف (ليلي، 2011 : 11).

وعرفت بأنها اتفاقية تعاون طويلة أو متوسطة المدى، بين مؤسستين أو أكثر مستقلتين قانوناً، متنافسة أو غير متنافسة، يحتفل تنافسها في المستقبل، تهدف إلى تحقيق أرباح مشتركة من خلال مشروع مشترك (Boualemk, 1996 : p14).

يرى بنا مار برافاييل (Beravayal Banamar) إن استراتيجية الشراكة هي عبارة عن علاقة عمل بين شريكين على الأقل تبنى على مبدأ الثقة وتقاسم المخاطر حتى يتم التعاون على تطوير نشاطات محددة لتحقيق غاية مزدوجة بمساهمة تكنولوجية وتسييري قصد ضمان استقرار المؤسسة. (شوميسة، 2006: 15)

وعرف ميغال دوفونتناي (Miguel de Fontenay) الشراكة الاستراتيجية بأنها التزام وثيق بين مؤسسات تشارك في رؤية واحدة وبها أهداف أعمال مشتركة تستلزم تبادل الموارد والخبرات. (Miguel, 2007: p3)

ثانياً- أهمية الشراكة الاستراتيجية

يمكن أن تبين أهمية الشراكة الاستراتيجية من وجهين، كما يلي:

الأولى: أهميتها باعتبارها أداة استشارية.

الثانية: أهميتها كبديل لتكامل العمودي.

أ- أهمية الشراكة الاستراتيجية باعتبارها أداة تستخدمها المؤسسات من خلال المكاتب الاستشارية

تعتبر الشراكة الاستراتيجية حسب المكتب الاستشاري الدولي (Bain & Compagnie) من بين العشر الأدوات الأولى التي تلجأ إليها المؤسسات، حيث تحتل الرتبة السابعة في أوروبا، وتحتل نفس الرتبة في أمريكا الشمالية، والرتبة الثامنة في آسيا، والرتبة التاسعة عالمياً، كما يبين الجدول التالي: (Darrel, 2011 : p7).

جدول رقم (1) تصنيف العشر الأدوات التسييرية الأكثر استعمالاً

الأدوات	أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبية	أوروبا	آسيا	عالمياً
المقارنة المرجعية	3	3	1	4	1
التخطيط الاستراتيجي	2	1	3	2	2
بيان الرسالة والرؤية	4	1	5	3	3
إدارة العلاقة مع الزبون	1	6	2	1	4
الإخراج	6	4	5	5	5
بطاقة الأداء المتوازن	12	4	8	5	6
برنامج إدارة التغيير	9	9	4	8	7
الكفاءات المحورية	5	10	8	4	7

9	8	7	8	7	الشراكة الاستراتيجية
10	10	12	7	15	تجزئة العميل

Source: Darrell Rigby, "Management tools et trends 2011, Bain company, 2011, p:7

يبين الجدول رقم (1) العشر الأدوات التسييرية الأكثر استعمالاً من طرف المؤسسات من مختلف الصناعات وفي مناطق مختلفة من العالم، وهذا الجدول هو من نتائج مسح إحصائي قام به المكتب الاستشاري الدولي (Bain & Compagnie) تعتبر الشراكة الاستراتيجية من بين الأدوات الأكثر استعمالاً، ومن ناحية تحقيق الشراكة الاستراتيجية لرضا المؤسسات من حيث النتائج المالية، فإن المؤشرات التي يستخدمها المكتب الاستشاري الدولي لهذا الغرض قد يبلغ 3.94 من 5، وهو مستوى يجعلها في المرتبة الخامسة من 25 أداة استشارية إرضاء من حيث النتائج المالية.

وقد توصل (Bain & Compagnie) في 2010 إلى أن 45% من المؤسسات في العالم تشكل شراكة استراتيجية، ويتوقع هذا المكتب الاستشاري أن ترفع هذه النسبة بـ 28% في 2011.

أما عن المكتب الاستشاري (PWC) فقد نشر من خلال مسحه الثاني عشر السنوي العالمي للمدراء التنفيذيين الذي قام به سنة 2009، أن 72% من المدراء التنفيذيين لمؤسسات من مختلف مناطق العالم ومختلف الصناعات يعتبرون الشراكة حاسمة ومهمة لأعمالهم في ثلاث السنوات القادمة.

كل هذه الأرقام تشير إلى أن الشراكة الاستراتيجية تبوأ مكانة مهمة في ممارسات الأعمال اليوم، ويتوقع ارتفاعها في المستقبل، وهذا راجع إلى العديد من العوامل التي وجهت ممارسات الأعمال نحوها. (Darrel,2011 : p4).

ب- أهمية الشراكة الاستراتيجية باعتبارها بديلاً للتكامل العمودي

حسب نظرية تكاليف المبادلة، هناك ثلاثة خيارات أساسية للحصول على مكونات وأجزاء منتجاتها، أما من خلال صفقة مع مورد أو مجموعة من الموردين، أو من خلال التكامل العمودي مع المورد لإنتاج هذه الأجزاء داخل المؤسسة، أو التشارك الاستراتيجي مع المورد وهو يمثل علاقة أعمق من مجرد التعاقد، وأقل من التكامل العمودي، وهو ما يعطي الأفضلية للشراكة الاستراتيجية مقارنةً بالتكامل العمودي في تحقيق التكاليف، ومن ثم تحقيق الميزة التنافسية.

منذ 1930م حتى التسعينيات كان الخيار الأكثر انتهاجاً من طرف المؤسسات الأمريكية هو إدخال الأنشطة التي تتطلب مستوى عالياً من التنسيق، والتي تريد المؤسسة مراقبتها داخلياً، وذلك من خلال التكامل العمودي بالإضافة إلى شراء أجزاء أخرى لمنتجاتها من موردين خارجين.

وتعتبر (GM) أحسن مثال على هذا، حيث كانت تنتج من 65 - 70% من مكونات سياراتها داخلياً، وباقي الأجزاء تحصل عليها بالتعاقد مع الموردين وكذلك الأمر بالنسبة لـ (FORD)، لكن عند نهاية القرن السابق اكتشفت العديد من المؤسسات أمثال (GM) أن قراراتها السابقة التي كانت ترفع من مستوى التكامل العمودي أدت إلى آثار سلبية على تنافسيتها، ولوحظت

أن مؤسسات مثل (Chrysler) في صناعة السيارات والتي تعتمد على شبكة من الشركات الاستراتيجية مع مورديها استطاعة أن ترفع مقارنة بـ (GM و FORD) اللتان تعتمدان على التكامل العمودي.

كما أن التعاقد مع الموردين يتضمن ممارسات ترفع من تكاليف التخزين مقارنةً بالشراكة الاستراتيجية مع المورد التي تسمح بتنسيق مواعيد التسليم بين المؤسسة والموردين مما يخفض تكاليف التخزين (Jeffrey, 2000: p26)

ثالثاً- مراحل تشكيل الشراكة الاستراتيجية ودوافع المؤسسة لتشكيل هذه الشراكة

1- مراحل تشكيل الشراكة الاستراتيجية

لقد تطرق الممارسون إلى مراحل تشكيل المؤسسة لعلاقة تعاون استراتيجية مع مؤسسات الأعمال منظمات غير الأعمال بطرق مختلفة، فنجد مثلاً (BCG) و (PWC) قد تطرقا لمراحل تشكيل الشراكة الاستراتيجية، لكن الأول تطرق إليها باعتبارها بديلاً للاندماج والاستحواذ، بينما الثاني ركز على الخطوات الصحيحة لتشكيلها من أجل تجنب فشلها.

2- مرحلة التحضير للشراكة الاستراتيجية

يعتبر فهم العلاقة بين الشراكة الاستراتيجية ونمو المؤسسة هدف هذه المرحلة، ويتم ذلك من خلال خطوتين:

أ) فهم وتحديد دوافع المؤسسة للشراكة الاستراتيجية

في كل بداية للشراكة الاستراتيجية يمكن أن تكون المؤسسة هي المبادرة لتشكيلها أو ربما مدعوا إليها وفي كلتا الحالتين يتعين عليها التأكد من وجود دوافع كافية إليها مع التأكد أنه لا يوجد هناك خياراً أفضل منها للاستجابة إلى هذه الدوافع.

ب) اختبار الشريك الاستراتيجي المناسب

يتم في هذه الخطوة إعداد قائمة للشركاء الاستراتيجيين المحتملين، ثم اختيار الأنسب منهم، لأجل ذلك يمكن أن تعقد المؤسسة اجتماعاً مع عدد كبير من الأطراف المحتملة وتفتح عليهم فكرة التعاون، أو تتصل بهم وتجمع المعلومات منهم، ويجدر إعطاء الوقت الكافي لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عنهم للوصول إلى القرار المناسب، وقد يكون ذلك بالبحث في السجلات التاريخية للشركاء الاستراتيجيين المحتملين وتحليل تقاريرهم السنوية، زيارة الجهات والأشخاص الذين يعرفونهم للتقصي، والاستفادة من آرائهم، ثم يمكن بعدها إجراء حوار تمهيدي مع أحد كبار الموظفين لدى الشريك الاستراتيجي المحتمل، ومناقشة الدوافع والأهداف أو التعارض في المصالح التي يسعى إليها كل طرف، وهذا يسمح بتقييم الطرف ما إذا كان يرى فرصة مفيدة بالدخول في شراكة استراتيجية مع المؤسسة، أو يرى عكس ذلك. (دراركة ومعايعه، 2014: 38).

3- مرحلة التفاوض والتخطيط

بعد تعيين الشركاء الاستراتيجيين الذين تقبل فكرة التعاون، تنتهي مرحلة التحضير التي تقوم بها المؤسسة فقط، وتبدأ مرحلة التفاوض والتخطيط التي يقوم بها الأطراف مع بعض، وأهم خطوات هذه المرحلة هي: (Johan,2005:p125-133).

أ- تطوير رؤية وأهداف الشراكة الاستراتيجية

الرؤية هي التصور الذي يمثل المستقبل المأمول ويتم الوصول إليها عندما تتحقق النتائج المتوقعة من الشراكة الاستراتيجية، وتسمح في معرفة ما الذي يجب القيام به من أجل تحقيقها وهذه بعض الأمثلة عن رؤية الشراكة الاستراتيجية.

(نريد من مؤسستنا أن تكون القائد في التعاون مع المجتمع)، (نريد أن نجعل أمة أكثر أمنًا وسعادة)، نسعى من وراء نشاطنا إلى تحسين جودة الحياة على مستوى الفرد، والعائلة ومؤسسات الأعمال كي يكونوا أكثر ثقة واستعداداً لمستقبل أفضل. أما الأهداف فهي تجعل الرؤية أكثر قابلية للتطبيق، حيث يتم تطوير خطة عمل لكل هدف، والشراكة الاستراتيجية لا تغني أن تكون أهداف الأطراف متطابقة بل المقصود هو أن يكون غير متعارضة، وهذا ضروري لنجاح الشراكة الاستراتيجية.

ب- تحديد مستوى وطبيعة المساهمة من كل طرف

يتم في هذه الخطوة تقييم المساهمات التي يبذلها كل طرف في الشراكة الاستراتيجية وهي ليست عملية سهلة فهي لا تستند إلى السوق كما في الاستحواذ والتملك مثلاً، بل تستند على معايير غير واضحة، وقد يتم التكتم عنها في عملية التفاوض.

ج- التخطيط للوصول إلى الأهداف والرؤية المشتركة

ترى منظمة مبادرة الشراكة أن التجارب أثبتت أن الشراكات الناجحة كانت موجهة بخطة نحو توقعات واضحة ومقبولة وأبرز ما يتم إنجازه في هذه الخطوة:

- جرد جميع الموارد والجهود التي يستعد كل شريك استراتيجي للمساهمة بها، ثم نشرها واستغلالها
- حسب الخطة التي يتفقون عليها، وهو ما يسمح باستغلال مساهمتهم بطريقة تعاونية، وتوجيهها نحو المجالات المستهدفة.
- تحديد الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف وأنشطة الشراكة الاستراتيجية وتحديد طرق قياسها وتقويمها
- اختيار الشريك الذي تتخذه الشراكة الاستراتيجية.
- استهداف التغطية الشاملة للسوق، مما يستدعي الحضور فيها بشكل كثيف. (Johan,2005:p117)

د- تنظيم الشراكة الاستراتيجية والاتفاق على أسس حكوماتها

تتم في هذه المرحلة التفاوض بوضع التنظيم الذي يدير الشراكة الاستراتيجية ويحافظ على توازنها بين الأطراف، ويوزع المسؤوليات والأدوار، وأسس حكوماتها وتقويمها: (Miguei,2007: p29).

هـ- الاتفاق على طريقة الخروج من الشراكة الاستراتيجية

يتوقع من كلا الطرفين أو من أحدهما أن يرغب في الخروج من الشراكة الاستراتيجية، وتعتبر هذه المرحلة ضرورية كونها تجعل الأطراف مستعدين للتعامل مع مثل هذه الظروف، وتمكنهم على الاتفاق على صيغة معينة يتم إتباعها عند انتهاء الشراكة الاستراتيجية، وبانتهاء مرحلة التفاوض والتخطيط، يتم تأكيد التزام الأطراف بإمضاء اتفاقية الشراكة الاستراتيجية، والتي تتضمن الرؤية المشتركة، وتعريف الشراكة الاستراتيجية من جهة نظر الأطراف، والمبادئ والخطوط العريضة للتعاون، والموارد التي يلتزم بها كل طرف، والمشاريع التي ينجزونها، وإجراءات الحكومة والمسائلة، وإجراءات التعامل مع النزاعات. (Johan, 2005 :p125).

4- مرحلة التنفيذ

يمكن أن نطلق على هذه المرحلة تسمية أخرى وهي مرحلة التسيير العملي ونشر الموارد، مما يجعلها أكثر وضوحاً، وبعبارة أخرى تنقسم هذه المرحلة إلى خطوتين رئيسيتين:

(أ) تفعيل الأنظمة

يعني الوصول لهذه الخطوة أنه يتم الآن الانتقال من الوضع التخطيطي إلى الوضع التسييري، حيث يتم تفعيل ما تم الاتفاق عليه بين الأطراف، وتبدأ الميكانيزمات التنظيمية والرقابية والاتصالية في مباشرة أعمالها حسب ما تمليه الخطط.

(ب) نشر الموارد

حيث يبدأ كل شريك استراتيجي بالتسليم الفعلي للموارد والجهود التي وعد بالالتزام بها في المرحلة السابقة حسب وقت التسليم الذي حددته الخطة الاستراتيجية للشراكة، أو خطة واحد من مشاريع الشراكة الاستراتيجية.

5- مرحلة تقويم الشراكة الاستراتيجية

يعرف التقويم بأنه العملية التي تسمح بقياس مدى تقديم ونجاح الشراكة الاستراتيجية، فإذا كانت نتائج التقويم تدل على النجاح فستعمل المؤسسة على الحفاظ عليها، وإذا كانت تدل على الفشل نستعمل المؤسسة على تجنب الأخطاء المتسببة في ذلك مستقبلاً، أما عن أبعاد هذا التقييم، فإن له أربع أبعاد رئيسية هي:

تقويم فعالية الطريقة التي تمت بها تنظيم وتنفيذ الشراكة الاستراتيجية، وجود علاقة بين الأطراف.
مدى استدامة النتائج التي تم تحقيقها للشراكة الاستراتيجية.

القيمة المضافة التي تم تحقيقها نتيجة تظليل خيار الشراكة الاستراتيجية على خيارات أخرى.
النتائج التي حققتها الشراكة الاستراتيجية لكل طرف (دراركة ومعايعه، 2014: 44).

رابعاً- أشكال الشراكة الاستراتيجية

قام كل من (Dussauge و Garrett) بتقسيم أشكال الشراكة حسب طبيعة العلاقة بين المؤسسات إلى قسمين رئيسيين، يحتوي القسم الأول على الشراكة التي تحدث بين المؤسسات غير التنافسية أو التي لا تنشط في نفس القطاع، أما القسم الثاني فيضم أنواع الشراكة التي تكون بين المؤسسات المتنافسة. (شلابي، 1996 : 50).

1- شراكة المؤسسات غير المتنافسة

يحدث هذا النوع من الشراكات بين المؤسسات التي لا تنشط في نفس القطاع إضافة أن لكل مؤسسة سوقها الخاص، والدافع الأساسي لهذا النوع من الشراكات هو التوسع في النشاط واقتحام أسواق جديدة، وينقسم هذا النوع إلى:

أ) المشاريع المشتركة الدولية (Les Joint Ventures de Multinationalisation)

تجمع المؤسسات المشتركة الدولية مؤسسات ذات أصول من بلدان مختلفة، فأخذ الشركاء يبحث عن تسويق منتجه في سوق جديدة وهو الطرف الأجنبي، أما الطرف الآخر فله المعرفة الكافية بالسوق الوطنية المستهدفة وهو الطرف المحلي، وبذلك تفتح المشاريع المشتركة الدولية سوق جديدة لمنتجات الشرك الأجنبي.

وتعتبر المشاريع المشتركة الدولية ضرورة من الناحية السياسية والاقتصادية لدخول الأسواق الأجنبية، فمن الناحية الاقتصادية قد تجد المؤسسة قصوراً في مواردها المالية لتنفيذ مشروع ما بمفردها، أما من الناحية السياسية فقد تفضل الحكومة المستضيفة مشاريع الملكية المشتركة كشرط أساسي لدخول السوق، كما أن المؤسسة تفضل مشاريع الاستثمار المشترك عن التملك المطلق لمشروع الاستثمار نظراً لأسباب ثقافية كاللغة والعادات والتقاليد والسلوكيات في الدول المضيفة، ومن ثمة يمكن للطرف الأجنبي التغلب على المشاكل التسويقية المرتبطة بتلك العوامل

ب- الشراكة العمودية (Le Partenariat Vertical)

الشراكة العمودية تجمع بين مؤسسات تعمل في قطاعين متكاملين، والمؤسسات المشاركة هي في كل الحالات مورد أو زبون يقيمان علاقة من نوع زبون/مورد، لقد نشأت تلك العلاقة نتيجة للمفهوم (Make or buy) أي توفير المواد الأولية ومختلف التوريد التي تدخل في عملية الإنتاج، والتي إما أن تنتجها المؤسسة نفسها أو تشتريها من موردها وهذا حسب معايير ومؤشرات استراتيجية واقتصادية.

ظهر هذا الشكل من الشراكة في مختلف القطاعات الصناعية وخاصة قطاع صناعة السيارات الذي انتقل من نظام الإنتاج بالحجم، إلى نظام الإنتاج حسب الطلب، ففي النظام الأول تبحث المؤسسات عن تخفيض التكاليف بزيادة حجم الإنتاج فقط وهو ما يعرف باقتصاديات السلم، أما النظام الثاني فيعتمد على أثر الخبرة وتحسين الدعم اللوجستيكي ومراعاة الجودة الشاملة، ولقد تبنت المؤسسات التي اعتمدت النظام الإنتاجي الأول استراتيجيتان للوصول إلى الكمية المطلوبة من الإنتاج، تمثلت الأولى في اعتماد المؤسسة على نفسها في الإنتاج، أما الثانية فتكون من خلال توكيل الموردين إنتاج بعض المركبات وهذا ما يعرف بالمناوبة الباطنية، لكن بعد أن تحول نظام الإنتاج بالحجم إلى الإنتاج حسب الطلب - انطلاقاً من محدودية النظام الأول - ثم الانتقال إلى استراتيجيتي التعاون العملي والشراكة العمودية بدلاً من الاندماج أو الإنتاج داخل المؤسسة والمناوبة الباطنية في العلاقة مورد/زبون (Carole, 1997 : p94-95)

ج- الاتفاقيات ما بين القطاعات

يتميز هذا النوع من الاتفاقيات بعدم تماثل الفروع الإنتاجية للمؤسسات المشاركة، إضافة إلى كون هذه الأخيرة تنشط في قطاعات مختلفة وهذا ما يجعل من التنافس بينها عملية مستبعدة، ويعتبر الدافع الحقيقي لإنشاء هذه العلاقة هو توسيع النشاطات وذلك بتسهيل دخول كل طرف في مجال نشاط الطرف الآخر، وهنا تطرح إشكالية مدى قدرة التعلم التي يفترض أن يتصف بها الشرك الداخلي للقطاع الجديد هذا من جهة، وقدرة الشرك الأصلي في القطاع على التحويل السريع للتكنولوجيا التي جاء بها الشرك الداخلي من جهة أخرى.

وهذا الأخير يحاول دوماً إلغاء تلك الفوارق الموجودة على مستوى المؤهلات في حين يبحث الشريك الأصلي على الاحتفاظ بتلك الفوارق لإبقاء علاقات الارتباط قائمة.

2- شراكة المؤسسات المتنافسة

أدت التحولات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية التي عرفها العالم في الربع الأخير من القرن العشرين إلى صراعات عديدة بين الشركات الكبرى فيما بينها، وبين هذه الشركات وتلك الأقل حجماً ونمواً، فالشركة المالكة للتكنولوجيا أصبحت في حاجة إلى التعاون مع الشركات الأخرى لإجراء التجارب والاشتراك في تكاليف التكنولوجيا والبحث والتطوير بدلاً من المنافسة، كما برزت حاجة تلك الشركات إلى الأسواق العالمية لتصريف منتجاتها وخدماتها، كل ذلك أدى إلى تحول آليات المنافسة إلى صيغ جديدة للتعاون والتحالف، أو ما يعرف بالمنافسة التعاونية (Competition).

لقد صنّف كل من (P. Dussauge و B. Garrette) أشكال الشراكة التي يمكن أن تحدث بين المؤسسات المتنافسة إلى ثلاث أشكال رئيسية وذلك بالاعتماد على معيارين هما: المؤهلات التي يساهم بها كل طرف. (Carol, 1997 : p148).

أ- الشراكة المتكاملة

يجمع هذا الشكل من الشراكة بين مؤسسات تساهم في المشروع محل التعاون بأصول ومؤهلات من طبيعة مختلفة، ويتمثل الهدف الأساسي من الشراكة المتكاملة في استغلال شبكة توزيعية للمؤسسة من طرف مؤسسة أخرى.

ب- شراكة التكامل المشترك

يكون هذا الشكل من الشراكة بين مؤسستين أو أكثر يتفقان على بيع أو تطوير أو التعاون في إنتاج منتج معين حجمه الحرج عند إحدى المؤسسات يفوق نشاطها العادي، وبالتالي تلجأ إلى شراكة الاندماج المتبادل من أجل إنتاج نفس المنتج، بينما كل مؤسسة لها الحرية في اختيار طريقة التوزيع المناسبة، وهكذا تبقى المنافسة بين الحلفاء جد قوية فيما يخص المنتجات القابلة للإحلال.

وكما أشار كل من (P. Dussauge و B. Garrette) إلى أن شراكة التكامل المشترك تجمع بين المؤسسات التي تبحث عن الوصول إلى اقتصاديات السلم في مركب معين، أو مرحلة معينة من مراحل الإنتاج، هذه المركبات تدمج فيما بعد في منتجات نهائية خاصة بكل مؤسسة، وهكذا تبقى المنافسة قائمة في السوق بين الشركاء.

ج- شراكة شبه التركيز

يكون هذا الشكل خصوصاً في الصناعات التكنولوجيات العالية وذات الأهمية الكبيرة، وتجرى بإمضاء صفقات شبه داخلية بين الشركاء، وتجسد هذا الشكل من خلال إنشاء ما يسمى باتحادات المصانع التي تشكل كياناً مشتركاً ووسيلة للدخول في السوق.

خامساً- مفهوم الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص (Public – Private Partnership)

يُعد مفهوم الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص من المفاهيم التي لم تحظ بتجديد قاطع، شأنه في ذلك معظم المفاهيم في مجال العلوم الإنسانية، وقد اختلف اتجاهات هذه التعريفات باختلاف المصدر، والهدف.

لذا يرى صانع ومتولي (2005) أن هناك أشكال متعددة للشراكة، فهناك الشراكة بالمال أو الخبرة أو غيرها، كما أنها تأخذ أنواع وصور مختلفة منها صورة المبادرات الفردية وصورة المبادرات الجماعية، وتحدد دوافعها في إطار آلية وتنظيم يرسم مشاركات مؤسسات الأعمال والإنتاج في مؤسسات التعليم العالي وفق مطالب المجتمع وتوقعاته. (صانع ومتولي، 2005 : 22)

ويعرفها أبوالنصر (2007) بأنها (تعاون واعتماد متبادل بين طرفين أو أكثر لتحقيق أهداف مشتركة لها عائد إيجابي على أطراف هذه العلاقة). (أبوالنصر، 2007 : 77)

ويعرفها كل من دور وجوين (Durr & Gwen, 2001) بأنها (العلاقة التي تنتج عن أوجه التعاون المشترك بين منظمات المجتمع المختلفة في أحد مجالات التنمية التي تقوم على أساس مشترك في الرؤية والقيم والأهداف والمخاطر والمنافع والمراقبة والتعليم التي تتطور مع مرور الوقت (Durr & Gwen, 2001,p52)

وبشكل عام يرى دكروري (2009) بأنها (انخراط كافة أطراف التنمية في عمليات تفاوضية للاتفاق على توزيع كفاء للموارد، وهي علاقة طويلة الأجل بين الجهات الإدارية تهدف إلى قيام القطاع الخاص بتقديم خدمات أو تنفيذ مشاريع كانت أجهزة أخرى منوطة بتنفيذها وذلك دون الإخلال بدور هذه الأجهزة في التنظيم). (دكروري، 2009 : 4)

ومن خلال التعريفات السابقة، يمكن القول أن تعريف الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص يتحدد بمجموعة من المحددات أهمها:

- تكون ناجحة إذا ما أسست على الثقة والاحترام المتبادلين، والتبادل المستمر للمعلومات والاتفاق على الأهداف والاستراتيجيات والاتفاق على الحقوق والواجبات.
- تشكيل ديناميكية للتعاون وتبادل الخبرات، وتحفيز الأفراد على الابتكار والخلق والتطوير الكيفي لأدوات العمل.
- لا تكتمل الشراكة دون التشديد على دور المجتمع وأهمية كل طرف والإفادة منها.
- تعمل الشراكة على إعادة الهيكلة التنظيمية بين المستويات الإدارية في كل طرف في ضوء مجموعة من الخطوات والآليات المرنة.

سادساً- مبررات الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص وأهميتها

يرى حسن (2010) أن هناك مجموعة من المبررات للشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، وقد حددتها في: (حسن، 2010، 10)

- أ- المبررات الجغرافية: إن لكل مجتمع بيئته الجغرافية ولذا كان من الواجب أن ينص قانون التأسيس للجامعات على أن تساعد على قيام البنية التحتية من وجود الطرقات والمواصلات بالإضافة إلى اجتذاب المنطقة للسكان واستقرارهم.
- ب- المبررات الاقتصادية: توفير التعليم للشرائح المختلفة، وتأهيل الطاقات مهنيًا لتحسين الوضع الاقتصادي من خلال الجمع بين التعليم والإنتاج من حيث توفير القوى المدربة والمشاركة في دفع عجلة الاقتصاد.
- ج- المبررات السياسية: مشاركة الجامعات في الاستقرار السياسي والتقليل من الاضطرابات والصراعات ونشر ثقافة السلام والقضاء على العادات والتقاليد الضارة بالمجتمع، وتعريف الناس بحقوقهم وواجباتهم.
- د- المبررات الاجتماعية والثقافية: تعتبر الجامعة فائدة التغيير الاجتماعي وتقوم بمواجهة التغيرات الاجتماعية والثقافية عن طريق التلاحم وتعزيز الهوية الثقافية على الصعيد الوطني والقومي.

- ويمكن بلورة الأهمية المستخلصة من الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص من خلال مجموعة من الفوائد التي تحقق للطرفين والمجتمع، وذلك على النحو التالي: (Hughes, 2006: p20)
- تنمية مصادر تمويل جديدة للجامعات تمكنها من تفعيل أبحاثها الأكاديمية من خلال مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي والتجهيزات والإنشاءات في الجامعات.
 - إجراء البحوث التطبيقية والتدريب العملي لطلاب الجامعات في منظمات قطاع الأعمال مما ينمي مهاراتهم التطبيقية، وبالتالي يزيد من فرصة التحاقهم بسوق العمل، ومن ثم تحمل الجامعات لدورها في تحقيق التنمية الإدارية.
 - تعزيز المركز التنافسي للجامعات ومواكبتها للتطورات الحديثة في مختلف المجالات في ظل ازدياد سوق التعليم العالي بالعديد من الجامعات والكليات.
 - تغذية حركة البحث العلمي بموضوعات مستمدة من الواقع العملي القائم، كأن يتم البحث في مواضيع مأخوذة من مشكلات تعاني منها الصناعات المحلية أو مشكلات وطنية ملحة.

سابعاً- الحاجة إلى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص

أشار عبدالتواب (2010) إلى مجموعة من المبادئ التي تتضمن شراكة جيدة، منها: (عبدالتواب، 2010 : 134)

- تحديد ورسم خطط لضمان استدامة الشراكة.
 - الاعتراف المتبادل باحتياج كل شريك للطرف الآخر.
 - أن تقوم الشراكات على أساس من الثقة المتبادلة.
 - احترام إمكانيات كل طرف.
 - العمل وفق ثقافة تقوم على الدعم المتبادل واحترام اختلافات الآخر.
 - إيجاد فرص التعاون الإبداعي.
 - الالتزام والمسؤولية المتبادلة.
 - توجيه الصعوبات التي تكتنف العلاقات.
 - النظر إلى الشراكة بوصفها عملية تعلم مستمر.
 - الشفافية وتقاسم السلطة.
 - التكيف مع السياق المحدد والطبيعة الديناميكية للشراكة.
- ولقد لخص دوتيرويتش (Dotterweich, 2006) استراتيجيات بناء الشراكة الفاعلة في أربعة محاور، وهي:
- (Dotterweich, 2006: p71)
- وضوح الرؤية.
 - وضوح هيكلية الشراكة.
 - تطوير نظام العمل.
 - استمرارية الشراكة (البعد الاستراتيجي).

ثامناً- عوامل نجاح الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص

من المشهور أن الجامعة في العادة تتجه إلى القطاعات التنموية المختلفة بهدف توفير حلول جذرية لمشكلاتها في مدة زمنية معقولة وبتكلفة واقعية، لذا كان من الضروري أن يثق القطاع الخاص ثقة كاملة في قدرتها ومساعدتها في تحقيق ذلك.

والملاحظ أن الجامعة تواجه صعوبات في بناء علاقة أو شراكة تفاعلية قوية مع مجتمعها أو القطاع الخاص، ويظهر ذلك جلياً من خلال ضعف إسهام الأطراف في توثيق العلاقة بينهما في المجالات المختلفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وبيئياً هذا من جهة، ومن جهة أخرى قلة دعم القطاع الخاص لجهود التطوير في الجامعة. (حسن، 2010 : 12)

ولضمان نجاح الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ذكر الباحثون العديد من العوامل التي تركزت في مجملها على تأسيس لحالة من الثقة المتبادلة.

فقد أورد أبوالنصر (2007) عوامل نجاح الشراكة، في: (أبوالنصر، 2007، 77)

- وجود الحاجة إلى الشراكة.
- إدراك أطراف الشراكة لضرورتها ومدى العائد منها.
- وضوح أهداف الشراكة وتوزيع واضح للمسئوليات والأدوار.
- تحقيق المصالح المشتركة للأطراف.
- رفع شعار التكامل في الشراكة بين الأطراف والتدفق الحر للمعلومات والبيانات.
- الالتزام بقيمة المساواة في (الواجبات، الحقوق) بين الأطراف.
- مراعاة الاحترام المتبادل.

وأكد حسن (2004) أن نجاح الشراكة يتوقف على مدى إخلاص أطراف العلاقة وتعاونهم معاً، من خلال: (حسن، 2004 : 60)

- أن تراعى سمات المجتمع وخصائصه.
- أن تراعى رغبات أفراد المجتمع وآمال وطموحات أطراف الشراكة.
- أن تراعى حق كل طرف في التعرف إلى ما يجري داخل الطرف الآخر.
- أن يراعى مدى تقبل أفراد المجتمع للتغيير والتجديد.
- التأكد من مراعاة كل طرف للتوجهات المعاصرة.

تاسعاً- معوقات تحقيق الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص

تعددت جهود الباحثين لتوضيح معوقات الشراكة بشكل عام بين المجالات المجتمعية والمجال التربوي سواء أكان على مستوى الجامعات أو المدارس، ومن هذه الجهود على سبيل المثال لا الحصر:

ما أورده شتوي (2005) في: (شتوي، 2005 : 296)

- غياب العمل المؤسسي في واقع العلاقة بين المؤسسات التربوية والمجتمع المحلي.
 - نقص الموارد المالية لدى المؤسسات غير الحكومية.
 - ضعف الانفتاح المؤسسات التعليمية على المجتمع.
 - ضعف الإحساس بوجود حاجة إلى الشراكة والاعتقاد السائد بين أفراد المجتمع أن التعليم مسئولية الحكومة.
 - عدم وجود قنوات تنسيق واتصال وتسويق وتبادل معلومات واضحة تمكن الشراكة من تحقيق أهدافها.
 - عدم توفر الخبرات الإدارية لدى القطاع الخاص.
- وحول الصعوبات التي تواجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص يؤكد القحطاني (2005) على توجد بعض المعوقات التي تواجه الطرفين، تتمثل في: (القحطاني، 2005 : 14)

1- الجامعات حيال القطاع الخاص

- ضعف الإعلام عن الخدمات الاستشارية أو برامج البحوث التي تنظمها الجامعات.
- ضعف رغبة المؤسسات الإنتاجية في المشاركة في دفع تكاليف بعض المشروعات الجامعية (البحثية وغيرها).
- ضعف ثقة القطاع الخاص بما تقدمه الجامعات.
- اكتفاء بعض المؤسسات (القطاع الخاص) بما لديها من خبراء وفنيين لحل مشكلاتها.

2- القطاع الخاص في حيال الجامعات

- انشغال الجامعات بالتدريس والبحوث الكمية.
- ضعف اهتمام أعضاء هيئة التدريس بإجراء البحوث التطبيقية.
- وجود التطور السريع لبعض القطاعات الإنتاجية والذي يفوق مستوى إسهام الجامعة.
- ضعف ارتباط المناهج التعليمية والتدريبية بالواقع الحالي للقطاعات الإنتاجية.

عاشراً- خطوات تطبيق الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات

إن عملية الشراكة في هذا الاتجاه ليست بالعملية البسيطة، بل إنها عملية معقدة تحتاج إلى آليات تتسم بالشمولية والمرونة والقبول لتقاسم المسؤولية والموارد.

لذا يتعين على الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في بادئ الأمر أن تفهم وتقبل المكان الذي تقف فيه عند تنفيذ أي نموذج مقترح لتطوير وتعزيز الشراكة، لتتواءم مع طبيعة التنمية المنشودة.

وعليه فقد أشار مراد (2016) إلى ضرورة أن تتوفر لدى الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص إحصائيات ومعلومات حول: (مراد، 2016 : 18)

- مدى عمق المعرفة بإمكانيات المجتمع وموارده المالية والمعرفة الفنية والبشرية.
- مدى تأثير المرحلة الجديدة من الشراكة في أهداف الخطة الاستراتيجية للدولة.
- مدى توافر الخبرات اللازمة في الجامعات لإدارة عملية الشراكة.

- التوفير المتوقع في التكلفة أو العوائد المتوقعة عند الانتقال إلى نظام الشراكة.
- مدى تأثير نظام الشراكة على الهياكل التنظيمية في الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص.
- جرد مخزون موارد الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص من خلال تحديد الأصول المعرفية وتحديد نقاط القوة والضعف وتحديد مدى قوة رأس المال البشري والموارد المادية والبشرية، والفرص المتوفرة لقيادة عملية الشراكة.
- جرد المخزون التنافسي وذلك لتحفيز عملية التطوير باستمرار، حيث من الصعب على طرفي المشاركة دخول المعركة بدون المعرفة الجيدة للمنافسين المباشرين وغير المباشرين.

ويرى بدير (2005) أن خطوات الشراكة تكون على ثلاثة مراحل: (بدير، 2005: 271)

- **خطوة الوعي:** ويقصد بها درجة الوعي لدى أطراف الشراكة بمكانة كل منهما في المجتمع، وماله من حقوق ما عليه من واجبات.
- **خطوة الوجدان:** ويقصد بها ارتفاع مستوى الدافعية المصاحبة لأداء كل طرف ومسؤولياته.
- **خطوة النزوع:** ويقصد بها ممارسة كل طرف للسلوك الانفعالي الخاص بمشاركته في الأنشطة المتفق عليها.

الجانب العملي للبحث

تمهيد

يتناول هذا الجانب عرضاً مفصلاً للإجراءات التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ الدراسة الميدانية بهدف التعرف على دور الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب، ويشمل هذا الجانب أداة جمع البيانات وطرق إعدادها والأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي إضافة إلى صدق أداة الدراسة وثباتها وكذلك مجتمع وعينة الدراسة.

أولاً- أداة جمع البيانات :

اعتمد الباحثان على استمارة الاستبانة للحصول على البيانات التي تساعد الاستبانة على اختبار تسؤلاتها وتكون المقياس من (35) عبارة، وقد استخدم الباحثان الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد العينة للإجابات المتعلقة بمقياس (ليكرت الخماسي)، حيث تم إعطاء درجة واحدة لإجابة (غير موافق بشدة)، ودرجتان لإجابة (غير موافق)، وثلاث درجات لإجابة (محايد)، وأربع درجات لإجابة (موافق)، وخمس درجات لإجابة (موافق بشدة).

جدول (1) ترميز بدائل الإجابة

التوجه الإجابة	المتوسط
غير موافق بشدة	1.79-1.0
غير موافق	2.59-1.8
محايد	3.39-2.6
موافق	4.19-3.40
موافق بشدة	5.0-4.20

وكان طول الفترة المستخدمة هي (0.8)، وقد تم حساب طول الفترة على أساس قسمة (4) على (5)، وقد استخدم الباحثان درجة الثقة (95%) في الاختبارات بما يعني أن احتمال الخطأ يساوي (5%).

ثانياً- صدق فقرات الاستبانة : وتم ذلك من خلال الآتي :

1. صدق المحكمين :

إن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري، والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيته، وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين في إدارة الأعمال، وقد تم الأخذ في الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

2. صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة :

قد بينت النتائج في الجدول (2) أن معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة وإجمالي الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.05)، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من (0.05)، وبذلك تعتبر المحاور صادقة لما وضعت.

جدول (2) معامل الارتباط بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبانة

ت	المحاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	الشراكة الاستراتيجية	11	0.999	0.000
2	آلية الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص	13	0.989	0.000
3	المعوقات التي تحد من دور الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص	11	0.999	0.000

ثالثاً- الثبات : وهو الاتساق في نتائج المقياس؛ إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الأفراد أنفسهم، وتم حساب الثبات بطريقة معامل ألفا كرونباخ

أ- معامل (ألفا) للاتساق الداخلي :

لاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات البحث البالغ عددها (198) استمارة، وقد تم استخراج قيم الثبات (معامل ألفا) من البرنامج الإحصائي، وقد كانت قيمة معامل الثبات للمحور الأول (0.994)، وللمحور الثاني (0.996)، وللمحور الثالث (0.995)، ولإجمالي الاستبيان (0.998)، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث، ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

جدول (3) معامل (الفكرونباخ) للثبات

ت	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا
1	الشراكة الاستراتيجية	11	0.994
2	آلية الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص	13	0.996
3	المعوقات التي تحد من دور الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص	11	0.995
	إجمالي الاستبانة	35	0.998

رابعاً- مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة المرقب و مصراته والبالغ عددهم (495)، ممن يحملون الدرجات العلمية، أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد، أما عينة الدراسة فهي عينة عشوائية بسيطة قواها (217) مفردة من حجم المجتمع الأصلي، وتم استخدام معادلة روبرت ماسون في تحديد حجم العينة وتم توزيع (217) استمارة استبيان استرد منها (198) وذلك كما هو موضح بالجدول أدناه :

$$\begin{aligned}
 n &= 495 / [(0.05 / 1.96)^2 * (495 - 1) / 0.50 * 0.50] + 1 \\
 &= 495 / [0.00065 * 494 / 0.25] + 1 \\
 &= 495 / [0.3211 / 0.25] + 1 \\
 &= 495 / 1.2844 + 1 \\
 &= 495 / 2.2844 = 216.6 = 217
 \end{aligned}$$

جدول رقم (4) الاستثمارات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة المسترد والفاقد منها

عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المفقودة	نسبة الاستثمارات المفقودة	عدد الاستثمارات غير صالحة	نسبة الاستثمارات الغير صالحة	عدد الاستثمارات الصالحة	نسبة الاستثمارات الصالحة
217	19	%8.8	0	%0	198	%91.2

خامساً- اختبار التوزيع الطبيعي

جدول (5) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين	الالتواء
الشراكة الاستراتيجية في مجال التدريب	2.90	1.302	1.696	1.036
آلية الشراكة التدريبية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص	2.89	1.346	1.813	0.145
المعوقات التي تحد من دور الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص	3.38	1.301	1.693	-0.385

يبين الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة وكذلك معاملات الالتواء، حيث يتضح أن التواء المتغيرات يقع ما بين (3+، 3-)، ويعد بذلك أن هناك تجانس بين اجابات كل عينة الدراسة على جميع المتغيرات، وبالتالي يكون التوزيع التكراري لمتغيرات الدراسة جميعها طبيعي (متماثل) سادساً- الوصف الإحصائي لمحاور الدراسة وفق إجابات المبحوثين :

لتحديد اتجاه الإجابات تم تحديد طول الفترة بـ (0.8) وحدة ، وهذا الطول ناتج عن قسمة (4) على (5) وفقاً للآتي: (1) - (1.79) يكون اتجاه الإجابة غير موافق بشدة ، (1.8 - 2.6) يكون اتجاه الإجابة غير موافق ، (2.6 - 3.39) يكون اتجاه الإجابة محايد، (3.4 - 4.19) يكون اتجاه الإجابة بموافق، (4.2 - 5) يكون اتجاه الإجابة بموافق بشدة.

ولتحديد مدى الاتفاق على إجمالي كل محور من محاور الدراسة، فقد تم استخدام اختبار (One Sample T-Test)، فيكون المحور مرتفعاً لأفراد العينة متفقون على فقرات المجال إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المجال أكبر من قيمة المتوسط المعياري (3) ، ويكون المحور منخفضاً لأفراد العينة غير متفقين على فقرات المجال إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المجال أقل من قيمة المتوسط المعياري (3)، أو إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)؛ بغض النظر عن قيمة متوسط الاستجابة.

جدول (6) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور الشراكة الاستراتيجية

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	متوسط الاستجابة	اتجاه الإجابة	الانحراف المعياري
1	هناك تركيز استراتيجي دائم بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال الشراكة التدريبية ..	ك %	44 22.2	52 26.3	45 22.7	33 16.7	24 12.1	2.70	محايد	1.313

1.368	محايد	2.95	34	45	30	56	33	ك	يتم بناء حلقات اتصال فعالة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال الشراكة التدريسية.	2
			17.2	22.7	15.2	28.3	16.7	%		
1.292	غير موافق	2.32	19	22	26	67	64	ك	التمثيل المتبادل بين إدارات المؤسسات الجامعية وإدارات القطاع الخاص.	3
			9.6	11.1	13.1	33.8	32.3	%		
1.435	محايد	2.82	34	39	29	49	47	ك	يتم توظيف الكفاءات المتميزة والمتخصصة في تنفيذ خطط الشراكة التدريسية	4
			17.2	19.7	14.6	24.7	23.7	%		
1.320	محايد	3.39	55	48	28	54	13	ك	تصمم الشراكة التدريسية للمساهمة في إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه للقطاع الخاص.	5
			27.8	24.2	14.1	27.3	6.6	%		
1.289	محايد	2.85	28	31	58	45	36	ك	مشاركة رجال القطاع الخاص في تنفيذ برامج الشراكات.	6
			14.1	15.7	29.3	22.7	18.2	%		
1.384	محايد	2.85	32	37	41	45	43	ك	الاستفادة من خدمات أعضاء هيئة التدريس كمدرسين وكمستشارين لدعم العملية التدريسية في القطاع الخاص..	7
			16.2	18.7	20.7	22.7	21.7	%		
1.372	موافق	3.45	55	61	24	34	24	ك	تُسهّم برامج الشراكات بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في خدمة التنمية الشاملة في المجتمع	8
			27.8	30.8	12.1	17.2	12.1	%		
1.223	محايد	2.85	22	39	55	52	30	ك	مساهمة رجال الأعمال مع إدارات الجامعات في وضع خطط الشراكة التدريسية التي تحقق احتياجاتهم واهتماماتهم	9
			11.1	19.7	27.8	26.3	15.2	%		
1.396	محايد	2.96	38	35	45	41	39	ك	إبرام عقود الشراكة التدريسية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص	10
			19.2	17.7	22.7	20.7	19.7	%		
1.329	محايد	2.72	27	31	42	56	42	ك	توجد شراكات تدريسية فعالة في التطوير والابتكار وخلق الخبرة والتقنية .	11
			14.1	15.7	21.2	28.3	21.2	%		

أظهرت النتائج في الجدول رقم (6) اتفاق أفراد العينة على فقرة واحدة من فقرات هذا المحور (الشراكة الاستراتيجية)، بينما غير موافقين على فقرة واحدة، في حين كانت الإجابة بدرجة محايد (11) فقرة، ولتحديد مستوى الشراكة الاستراتيجية ، فإن النتائج في الجدول رقم (7) أظهرت أن متوسط الاستجابة (2.90)، وهو أقل من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (0.10)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفرًا، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، أي أن مستوى الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص كان متوسطًا.

جدول رقم (7) نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي محور الشركة الاستراتيجية

المستوى	معنوية الفروق	قيمة الدلالة الإحصائية	القيمة الإحصائية / T-Test	الانحراف المعياري	الفارق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
متوسط	معنوية	0.000	4.291	1.302	0.10	2.90	الشركة الاستراتيجية

جدول (8) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور آلية الشركة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	متوسط الاستجابة	اتجاه الإجابة	الانحراف المعياري
1	تحدد الاحتياجات التدريبية بناء على تشخيص المشاكل والتحديات التي يمر بها القطاع الخاص.	ك	42	53	44	31	28	2.75	محايد	1.336
		%	21.2	26.8	22.2	15.7	14.1			
2	تحدد الاحتياجات التدريبية من خلال التقييم المستمر لأداء القطاع الخاص	ك	42	44	36	32	44	2.96	محايد	1.460
		%	21.2	22.2	18.2	16.2	22.2			
3	تحدد أهداف الشركة التدريبية نتائج التدريب والتنمية المطلوب تحقيقها للقطاع الخاص.	ك	24	34	24	61	55	3.45	موافق	1.372
		%	12.1	17.2	12.1	30.6	27.8			
4	تستخدم الأهداف التدريبية كمعايير خاصة لقياس فاعلية برامج التدريب والتنمية في القطاع الخاص.	ك	40	53	25	50	30	2.88	محايد	1.389
		%	20.2	26.8	12.6	25.3	15.2			
5	تصمم برامج الشركة التدريبية بناءً على أهداف واضحة ومكتوبة	ك	28	66	39	33	32	2.87	محايد	1.306
		%	14.1	33.3	19.7	16.7	16.2			
6	تصمم البرامج التدريبية بمشاركة ممثلين من القطاع الخاص	ك	56	33	59	22	28	2.66	محايد	1.367

			14.1	11.1	29.8	16.7	28.3	%		
1.352	محايد	2.99	37	37	42	51	31	ك	يحدد محتوى البرامج التدريبية بناءً على دوافع ومتطلبات القطاع الخاص	7
			18.7	18.7	21.2	25.8	15.7	%		
1.448	محايد	2.90	38	41	26	50	43	ك	تتوافق المادة التدريبية مع قضايا ومشكلات القطاع الخاص	8
			19.2	20.7	13.1	25.3	21.7	%		
1.420	غير موافق	2.55	27	30	31	47	63	ك	توفر المؤسسات الجامعية برامج تدريبية متنوعة للقطاع الخاص	9
			13.6	15.2	15.7	23.7	31.8	%		
1.349	محايد	2.79	29	36	38	55	40	ك	تقدم المؤسسات الجامعية أساليب تدريبية متنوعة للقطاع الخاص	10
			16.4	18.2	19.2	27.8	20.2	%		
1.360	محايد	2.91	34	33	51	41	39	ك	تنفذ البرامج التدريبية بأعلى مستويات التقنية المعاصرة.	11
			17.2	16.7	25.8	20.7	19.7	%		
1.359	محايد	2.86	32	33	49	43	41	ك	تحدد معايير لتقييم البرامج التدريبية في ضوء أهداف الشراكة المحددة مسبقاً	12
			16.2	16.7	24.7	21.7	20.7	%		
1.370	محايد	3.01	39	36	44	46	33	ك	يتم تقييم فعالية البرامج التدريبية بعد انتهاء عملية التدريب	13
			19.7	18.2	22.2	23.2	16.6	%		

أظهرت النتائج في الجدول رقم (8) اتفاق أفراد العينة على فقرة واحدة، وغير متفقين على فقرة واحدة أيضاً، في حين كانت الإجابة بدرجة محايد لباقي فقرات المحور (آلية الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب)، ولتحديد مستوى آلية الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص، فإن النتائج في الجدول رقم (9) أظهرت أن متوسط الاستجابة (2.89)، وهو أقل من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (0.11)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفرًا، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، أي أن مستوى آلية الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص كان بدرجة متوسطة.

جدول رقم (9) نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي محور آلية الشراكة

بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص

المستوى	معنوية الفروق	قيمة الدلالة الإحصائية	القيمة الإحصائية / T-Test	الانحراف المعياري	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
متوسط	معنوية	0.000	4.093	1.346	0.11	2.89	آلية الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص

جدول (10) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور المعوقات التي تحد من دور الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب

المرتبة	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	متوسط الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	التكرار والنسبة	الفقرة	ن
الأولى	1.323	موافق	3.62	65	58	29	27	19	ك	ضعف حلقات الاتصال بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص	1
				32.8	29.3	14.6	13.6	9.6	%		
التاسعة	1.404	محايد	3.13	42	48	37	36	35	ك	عدم وجود قوانين وتشريعات تُلزم الجامعة بالشراكة مع القطاع الخاص	2
				21.2	24.2	18.7	18.2	17.7	%		
الثانية	1.313	موافق	3.60	64	55	31	31	17	ك	ضعف التمويل والموارد اللازمين الذي تخصصه مؤسسات القطاع الخاص لعملية التدريب	3
				32.3	27.8	15.7	15.7	8.6	%		
الثالثة	1.279	موافق	3.59	58	62	33	28	17	ك	عدم وجود سياسات وأهداف واضحة بالجامعات تنظم الشراكة مع القطاع الخاص	4
				29.3	31.3	16.7	14.1	8.6	%		

العاشرة	1.297	محايد	3.06	33	43	55	37	30	ك	لجوء القطاع الخاص إلى بيوت الخبرة "مؤسسات خارجية" لإقامة البرامج التدريبية	5
				16.7	21.7	27.8	18.7	15.2	%		
الخامسة	1.362	موافق	3.52	61	55	31	28	23	ك	انشغال الجامعات بأدوارها الأكاديمية في البحث والتدريس	6
				30.8	27.8	15.7	14.1	11.6	%		
الرابعة	1.220	موافق	3.55	52	61	41	31	13	ك	قلة المعلومات المتوفرة عن الاحتياجات التدريبية للقطاع الخاص	7
				26.3	30.8	20.7	15.7	6.6	%		
السادسة	1.343	موافق	3.40	56	43	45	32	22	ك	غياب رؤية إستراتيجية موحدة على المستوى الحكومي لأهمية الشراكة	8
				28.3	21.7	22.7	16.2	11.1	%		
السابعة	1.365	محايد	3.39	53	52	40	26	27	ك	ضعف خبرة أعضاء هيئة التدريس بمشكلات العمل في مؤسسات القطاع الخاص	9
				26.8	26.3	20.2	13.1	13.6	%		
الثامنة	1.391	محايد	3.27	48	52	33	36	29	ك	ضعف فناعة الإدارة العليا بالجامعات بأهمية الشراكة مع القطاع الخاص	10
				24.2	26.3	16.7	18.2	14.6	%		
إحدى عشر	1.336	محايد	3.04	34	46	44	42	32	ك	قلة اهتمام الجامعات بتسويق خدماتها وكفاءتها العلمية	11
				17.2	23.2	22.2	21.2	16.2	%		

بينت النتائج في الجدول رقم (10) اتفاق أفراد العينة على (6) فقرات من محور المعوقات التي تحد من دور الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب، بينما كانت الإجابة بمحايد على (5) فقرات من فقرات المحور، ولتحديد مستوى المعوقات التي تحد من دور الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب فإن النتائج في الجدول رقم (11) أظهرت أن متوسط الاستجابة (3.38)، وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (0.38)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفرًا، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، أي أن مستوى المعوقات التي تحد من دور الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب كان متوسطاً.

جدول رقم (11) نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي محور المعوقات التي تحد من دور الشراكة بين

المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب

المستوى	معنوية الفروق	قيمة الدلالة الإحصائية	القيمة الإحصائية / T-Test	الانحراف المعياري	الفروق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
---------	---------------	------------------------	---------------------------	-------------------	---	-----------------	--------

متوسط	معنوية	0.000	9.505	1.301	0.38	3.38	المعوقات التي تحد من دور الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص
-------	--------	-------	-------	-------	------	------	--

جدول (12) يوضح نتائج تحليل اختبار (F) لبيان الفروق بين متوسط اجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة تبعاً لمتغيراتهم الديموغرافية

المحور	المتغير	فئات المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة الإحصائية
الشراكة الاستراتيجية	التخصص	علوم إنسانية	3.1210	1.17538	1.812	.004
		علوم تطبيقية	2.6000	1.29857		
	الدرجة العلمية	أستاذ	2.9881	1.25947	1.072	0.344
		أستاذ مشارك	3.0702	1.30409		
		أستاذ مساعد	2.7890	1.24149		
	آلية الشراكة	التخصص	علوم إنسانية	3.1382	1.26987	.058
علوم تطبيقية			2.5269	1.30497		
الدرجة العلمية		أستاذ	3.0033	1.29809	0.392	0.676
		أستاذ مشارك	3.0117	1.35122		
		أستاذ مساعد	2.8454	1.26443		
المعوقات التي تحد من دور الشراكة		التخصص	علوم إنسانية	3.5578	1.21973	1.738
	علوم تطبيقية		3.1682	1.32485		
	الدرجة العلمية	أستاذ	3.5296	1.22694	1.213	0.299
		أستاذ مشارك	3.1846	1.31846		
		أستاذ مساعد	3.4704	1.25211		

أظهرت النتائج في الجدول رقم (12) أنه لا توجد فروق دالة إحصائية عند جميع محاور الدراسة تعزي لمتغير الدرجة العلمية، بينما توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05%)، تعزي لمتغير التخصص، وأن هذه الفروقات جاءت لصالح تخصص العلوم الانسانية، وقد يعزى السبب إلى أن التخصصات الإنسانية مهمة بشكل أكبر في الاهتمام بالشراكة التدريبية مع القطاع الخاص.

ثامناً- نتائج الدراسة

1- أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص كان بدرجة متوسطة حيث بلغ قيمة متوسط الاستجابة (2.90).

- 2- بينت نتائج الدراسة أن مستوى آلية الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب كان بدرجة متوسطة حيث بلغ قيمة متوسط الاستجابة (2.89).
- 3- أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى المعوقات التي تحد من دور الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب كانت بدرجة متوسطة حيث بلغ قيمة متوسط الاستجابة (3.38).
- 4- بينت نتائج الدراسة أنه هناك معوقات تحد من دور الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب، حيث احتلت في المرتبة الأولى ضعف حلقات الاتصال بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص، بينما احتلت في المرتبة الأخيرة قلة اهتمام الجامعات بتسويق خدماتها وكفاءتها العلمية، وهذا يعني أن وجهات النظر لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات قيد الدراسة تتفق تماماً أن هناك ضعف في الاتصال والتواصل بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص.
- 5- أظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05%) حول جميع محاور الاستبانة تعزى لمتغير الدرجة العلمية.
- 6- توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05%)، تعزى لمتغير التخصص حيث كانت هذه الفروقات لصالح تخصص العلوم الانسانية.

توصيات الدراسة تاسعا-

- 1- يجب الاهتمام بشكل أكبر بتوطيد علاقة الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص على نحو يضمن إعداد الدراسات اللازمة بشكل فعال بالقدر الذي يضمن تأصيل العلاقة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص على نحو أفضل.
- 2- إعادة تصميم الجامعات لرؤيتها وأهدافها وبرامجها الأكاديمية وذلك بدراسة متطلبات واحتياجات القطاع الخاص بشكل مستمر.
- 3- ينبغي على المؤسسات الجامعية أن تعمل بشكل أكبر على تسويق خدماتها على نطاق واسع وباستخدام وسائل متعددة.
- 4- يجب على منظمات القطاع الخاص أن تولي اهتماماً أكبر بالتمويل والموارد اللازمة للشراكة التدريبية مع الجامعات.
- 5- العمل على بناء وإقامة حلقات اتصال فعالة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال الشراكة التدريبية.
- 6- الاستفادة بشكل أكبر من خدمات أعضاء هيئة التدريس كمدرسين وكمستشارين لدعم العملية التدريبية في القطاع الخاص.
- 7- ضرورة مساهمة رجال الأعمال مع إدارات الجامعات في وضع خطط الشراكة التدريبية التي تحقق احتياجاتهم واهتماماتهم.
- 8- يجب أن تصمم الشراكة التدريبية على نحو يساهم في إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه للقطاع الخاص.

المراجع

أولاً - المراجع العربية

- أبوالنصر، مدحت (2007)، إدارة منظمات المجتمع المدني، دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.
- السلطين، علي (2005)، آليات تطوير الشراكة المؤسسية بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والتعليمية، مجلة التربية، القاهرة، العدد(16)، السنة (8).
- الفحطاني، منصور (2005)، تفعيل روح الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير، جامعة الملك سعود، الرياض.
- بدير، المتولي إسماعيل (2005)، المشاركة المجتمعية في التعليم، دراسة حالة لإحدى المداري التعاونية، مجلة كلية التربية بجامعة المنصورة، القاهرة، العدد(59)، المجلد (1).
- حسن، أميرة (2010)، نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع، المؤتمر السادس، التعليم العالي ومتطلبات التنمية، كلية التربية، جامعة البحرين، 25 - 28 أكتوبر.
- حسن، محمد صديق (2004)، الشراكة في التعليم، تقرير صحفي في مجلة التربية، الأمانة العامة للجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والتعليم، العدد(149)، السنة(3).
- خليل، هاني أحمد (2017)، الشراكة بين القطاع العام والخاص في مصر، تقييم للتجربة ورؤية مستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التخطيط القومي.
- درادكة، أمجد، ومعاينة، عادل (2014)، الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، المجلد(7)، العدد(15).
- ذكورري، محمد (2009)، الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز مع التجربة المصرية، الملف (101)، الإدارة العامة للبحوث المالية، وزارة المالية، القاهرة.
- شتوي، علي ناصر(2005)، آليات تطوير الشراكة المؤسسية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، دراسة استكشافية لآراء القيادات الأكاديمية بجامعة الملك خالد وقيادات القطاع الخاص بمنطقة عسير، مجلة التربية، العدد(16)، السنة (8).
- شلابي، مصطفى (1996)، عن عبدالسلام أبووقف، التجربة اليابانية في الإدارة والتنظيم، الدعائم الأساسية ومقومات النجاح، القاهرة، مركز الإسكندرية للكتاب.
- شوميسة، ثلحون (2006)، الشراكة كوسيلة قانونية لتنفيذ الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع قانون الأعمال، جامعة محمد بوقرة.
- صائغ، عبدالرحمن و متولي، مصطفى (2005)، واقع العلاقة بين التعليم العالي والعام والقطاع الخاص، مكتب التربية العربية لدول الخليج، الرياض.

عبدالنواب، ناصر(2010)، الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية لدعم الممارسات المهنية للخدمة الاجتماعية بالمؤسسات التعليمية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، العدد (28)، الجزء (3).

مريم، ختيم (2015)، أثر الشراكة الاستراتيجية على الأداء الاستراتيجي للمؤسسة لاقصادية، دراسة حالة مؤسسة كوندرو بيرج بوغريج، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف.

مراد، سامي (2016)، سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية، مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية، 22 / 24 - نوفمبر، الرياض.

ليلي، أو شن (2011)، الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري..

ثانياً - المراجع الأجنبية

- 1- Boualem Aliouat(1996): "Les Strateies de Conspiration Industrielle", Ed. Economic, p:14.
- 2- Carole Donada, "Fournisseurs: pour dejouer les pleges du partenariat" Revue Francoise de gestion N° 114 (Juin-Juillet-Aout, 1997), p:(94,95).
- 3- Darrell Rigby(2011): "Management tools et trends , Bain company, p:7.
- 4- Durr, Barbra &Gwen, Thomas (2001): Partnership Principles What we Have Learned about partnering and Institute, International Journal of Education , Vol.(6), N.(v). U.S.A .
- 5- Dotterweich, Jutto (2006): Building Effective Community partnership for youth Development : Lessons learned from Act for youth ,Journal of public Heakth Management and practice , Vol.(12), No (1)
- 6- Hughes, Alan(2006): University- Industry linkages and UKScience and Innovation policy, Working paper, No.(326), University of Cambridge Center for Business Research
- 7- Jeffrey, H, (2000), Payer "Collaborative Advantage winning Through extended enterprise supplier networks , "Oxford university press , New-York .
- 8- John Child et al(2005): "cooperative strategy", Ox ford university press, New York, 2nd edition, p(125-133).
- 9- Miguel de Fontenay(2007): "Guide pratique de partenariat strategique", Institut Esprit service, paris, p:03.
- 10- Malin Malmstrom,(2007): "comptetence Acquisition and competitive Advantage - an empirical study of small firms", Doctoral thesis published , Lulea university of technology, department of business administration and social sciences, p:23.
- 11- Othman, Rosly & Omar, Ahmad (2011):" University and Industry Collaboration: Towards a Successful and Sustainable partnership",University Sains Malaysia, Malaysia.



Seven issue - Part I July 2021 - Second Year **Refereed Quarterly Scientific Journal**

American International Journal of Humanities and Social Sciences

**ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY
FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING**

**QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN
AND SOCIAL AFFAIRS**

ISSN - 2710 - 4834

Deposit number in the Iraqi National Library and Archires: 2460

